الجمـــهورية الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــة 8 مـاي 1945 قالمـــــة
كليـــــة الآداب واللّغات
قسم اللغة والأدب العربي

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA
Faculté des lettres et langues
Département de la langue et littérature arabe

الرقم: .....

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة

الماستـــــــــــــر

تخصص: (لسانيات تطبيقية)

قضايا السماع اللغوي في كتاب الخصائص لابن جني:

-دراسة وصفية تحليلية-

مقدمة من قبل:

الطالب (ة): حامي نهاد

تاريخ المناقشة: 25/ 06 / 2025

أمام اللجنة المشكلة من:

الاسم واللقب	الرتبـــــــة	مؤسسة الانتماء	الصفة
نبيلة قريني	أستاذ(ة) محاضر قسم "أ"	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
عبد الناصر درغوم	أستاذ محاضر قسم "ب"	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
عبد الباسط ثماينية	أستاذ مساعد قسم "أ"	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾. [آل عمران:18].

الإهداء

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ها قد انطوت صفحة من صفحات الحياة كان فيها الجد والاجتهاد.. إلى نفسي التي قالت أنا لها سأنالها، وأخيرا ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر.

إلى من كلل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار، إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي أبدا، من أكرمني الله به وجعله من بين صفوف الرجال أباً لي وزادني به شرفا وعلو واعتزاز...(أبي الحبيب)

وإلى أنيسة العمر وحبيبة الروح وأعظم نعم الله عليَّ التي ضمت اسمي بدعواتها في ليلها ونهارها وأضاءت بالحب دربي وأنارت باللطف والود طريقي وكانت لي سحابا ماطرا بالحب والبذل والعطاء، وكانت سببا بعد الله فيما أنا عليه الآن....(أمي الحبيبة)

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي، إلى من شددت عضدي بهم فكانوا ينابيع أرتوي منها، إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى قرة عيني....

إخوتي (رامي، هيثم) أختي (عواطف)

إلى من كانت سندا وعونا لي طيلة هذا المشوار رعاها الله وحقق كل أمانيها....

(ابنة خالتي صفية)

إلى الأصدقاء الأوفياء الذين ما انفكوا يوما عن تقديم العون والمساعدة (سوسن، لينة، رهام)

إلى شريك نجاحي الذي كان لي السند والعوض كان لي الأب والأخ والصديق، داعمي الأول ووجهتي التي استمد منها قوتي، إلى من هون تعب الطريق و شجعني على المثابرة... إليك أهدي تخرجي.

(والحمد لله عند البدء وعند الختام)

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّۗ وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥۖ وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾ [طه:114].

قبل كل أحد، وبعد كل أحد، الشكر للواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي أمدنا بالقوة والعون لإنجاز هذا العمل، وندعوه عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

وكل الشكر للأستاذ المشرف: د.عبد الناصر درغوم، الذي لم يبخل عليَّ بأي معلومة أو توضيح في شتى مراحل إعداد هذه المذكرة، فكل كلمات الثناء لا تفيه حقه، فجزاه الله كل خير.

مقدمة

مقدمة:

إن الحمد لله تعالى، نحمده ونستعينه ونستهديه، ونؤمن به ونتوكل عليه، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ ولاَ تَمُوتُنَّ إلاَّ وأَنتُم مُّسلِمُونَ﴾ [آل عمران،102]

ويقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمْ الَّذي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِرًا وَنِسَاءَ واتَّقُواْ اللّهَ الَّذي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ [النساء،1]

أما بعد:

يُعد النحو العربي علماً وُضع لضبط اللغة وصونها من الخطأ، وقد تأسس على ما نُقل عن العرب الفصحاء من كلامهم المسموع، وتشكلت قواعده من مصادر سماعية موثوقة، أبرزها: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً، كما تُعدُّ قضايا السماع اللغوي من أبرز المسائل النحوية التي اهتمّ بها علماء العربية الأوائل، لما لها من أثر بالغ في ضبط الأحكام النحوية والصرفية، ويأتي "ابن جني" (ت392ه) في طليعة هؤلاء العلماء الذين أولوا السماع عناية فائقة، فقد اعتبر السماع المصدر الأول الذي يُستند إليه في استنباط القاعدة اللغوية، مقدماً إياه على القياس، باعتباره يمثل النمط الفعلي للاستعمال العربي الصحيح، ولم يكن ابن جني متلقيا سلبياً لما ورد عن العرب، بل تعامل مع المنقول بحسّ نقدي دقيق، واضعا ضوابطه لقبوله أو رده.

وتبرز أهمية دراسة السماع عند ابن جني في الكشف عن رؤيته المنهجية في التعامل مع اللغة، والتي تُمثّل مرحلة متقدمة في الفكر اللغوي العربي، تجمع بين التوثيق اللغوي والتحليل العقلي المنهجي.

ومن هذا المنطلق يأتي هذا البحث الموسوم ب: "قضايا السماع اللغوي في كتاب الخصائص لابن جني دراسة وصفية تحليلية"، لبيان مدى أهمية السماع اللغوي عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص، واستخراج أهم المسائل التي تصّح أن تكون قضية كبرى في السماع اللغوي.

ويرجع سبب اختيار هذا الموضوع لكونه مجالا خصبا للدراسة والتحليل، إذ على الرغم من كثرة البحوث والدراسات في النحو والصرف، فإن الدراسات التي تخصصت في تحليل السماع عند ابن جني، وخصوصا في "الخصائص"، لا تزال محدودة مقارنة بأهمية الموضوع.

وأما سبب اختيار كتاب "الخصائص" لدراسة السماع اللغوي، كونه كتاب فكري لغوي عميق ومرجع لساني غني، تناول فيه ابن جني أصول اللغة وقضياها الكبرى، ومنها السماع بتفصيل غير موجود في غيره من مؤلفاته، مما يجعله أرضا خصبة لدراسة قضايا السماع اللغوي.

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن قضايا السماع اللغوي في كتاب "الخصائص" لابن جني، بوصفه أحد أهم أعلام اللغة في التراث العربي، وذلك من خلال تتبّع المواضع التي تناول فيها السماع اللغوي وتحليلها.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وهو منهج يجمع بين وصف ظاهرة ما وتفسيرها وتحليلها، ويهدف إلى تقديم معلومات دقيقة ومفصلة عن موضوع الدراسة، مما يتيح للباحث فهما أعمق للظواهر والمشكلات التي يدرسها.

وعليه يمكن تحديد إشكالية الدراسة على النحو التالي:

- ما هي أبرز قضايا السماع اللغوي التي تطرق إليها ابن جني من خلال كتابه "الخصائص"؟

وقد جاء البحث مقسما إلى ما يلي:

مقدمة: تتضمن العناصر الأساسية للدراسة، مثل العنوان، وأهميته، ودوافع اختيار الموضوع، والهدف المرجو من إنجازه، والمنهج المتبع، والإشكالية المطروحة، مع بيان أقسامه، والصعوبات التي واجهت الدارس، بالإضافة إلى المصادر والمراجع الرئيسية المعتمد عليها.

مدخل: تطرقنا فيه إلى التعريف بابن جني من حيث نسبه، ومولده، طلبه للعلم وشيوخه، أخلاقه وسيرته، ومصنفاته. ثم التعريف بكتابه الخصائص، كونه من الكتب اللغوية القيمة وأشرف ما صنف في علم العرب.

الفصل النظري: اشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم السماع اللغوي (لغة واصطلاحا)

المبحث الثاني: أهمية السماع اللغوي، كونه الأصل الأول في مباحث النحاة المتقدمين.

المبحث الثالث: شروط السماع اللغوي، وقد تطرقنا إلى أهم شرطين هما الفصاحة والثبوت.

المبحث الرابع: أنواع السماع اللغوي (القرآن وقراءاته، الحديث النبوي الشريف، كلام العرب شعراً ونثراً)

الفصل التطبيقي: وهو لُب الموضوع ويحتوي على ثلاثة قضايا كبرى تتفرع عنها عناوين صغرى:

القضية الأولى: السمات اللغوية للعربي الفصيح، وتشمل:

- ✓ في انتقال لغة العربي الفصيح إلى لغة فصيحة أخرى، وبيان أنه إذا انتقل شخص من اللغة العربية الفصيحة إلى لغة أخرى فصيحة مثلها، يجب التعامل معها كما لو كانت لغته الأصلية، أما إذا كانت اللغة الجديدة فاسدة فلا يؤخذ بها، ويؤخذ باللغة الأصلية.
- ✓ الفصاحة والارتجال في اللغة العربية، حيث أن الكلمات الفصيحة، قد تكون مأخوذة من لغة قديمة نادرة، أو إبداعاً شخصيا من المتحدث نفسه دون سماع سابق، بشرط أن يكون صادرا عن شخص موثوق في فصاحته.

- ✓ الفصاحة عند أهل البدو وأهل الحضر، فالمعيار الأساسي للاحتجاج اللغوي هو الفصاحة، بغض النظر عن انتماء المتحدث (بدوياً كان أو حضرياً)، فمن حفظ فصاحته يؤخذ عنه ومن فقدها يُرفض كلامه.

القضية الثانية: منهج ابن جني في تقديم السماع على القياس، وتشمل:

- ✓ أولوية السماع على القياس عند التعارض، حيث يقدم السماع على القياس إذا تعارضا، وقبول المسموع عن العرب والإقرار بفصاحته لكن دون قياس غيره عليه.
- ✓ مراتب الكلام في الاطراد والشذوذ، وهي أربعة: ما كان مطردا في القياس والاستعمال معا، مطرد في القياس وشاذ في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، شاذ في الاستعمال والقياس معاً.

القضية الثالثة: تنوع لغات العرب، وتشمل:

- ✓ تعدد اللغات لا ينفي حجيتها، حيث أن السماع هو المصدر الأساسي الذي يُستند إليه في الاحتجاج باللغة، والقياس تابع له، فالقواعد اللغوية تُستنبط من الاستعمالات المسموعة، وليس العكس.

خاتمة: تناولَتْ أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث.

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

فهرس الموضوعات

وأما الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة، أبرزها طول المدونة التي تستغرق وقتا كثيرا لقراءتها والتمعن فيها، إضافة إلى صعوبة فهم لغة ابن جني ومصطلحاته، وتَحَدُّث ابن جني عن مسألةٍ ما في بابٍ، ثم متابعة مناقشتها في بابٍ آخر بعيدا عن الباب الأول، ومن الصعوبات أيضا الفترة الزمنية المتاحة.

بالنسبة للمصادر والمراجع المعتمدة، نذكر اثنين منهما كان لهما الحضور البارز في الدراسة:

الأول: كتاب السيوطي الموسوم ب "الاقتراح في أصول النحو"، حيث ناقش العديد من المسائل التي تطرق لها ابن جني وشرحها مما يُسهل علينا الدراسة.

الثاني: كتاب الحاج صالح الموسوم ب "السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة"، حيث يمثل هذا المصدر أحد المرتكزات الرئيسية في هذا النوع من الدراسات، لما يحتويه من مادة علمية بالغة الأهمية.

ومن بين الدراسات السابقة فقد اعتمدنا على:

- سليمان كلثوم، عطّاوي الطيب، السماع وأثره في الدرس اللغوي عند ابن جني (ت392ه)، مجلة دراسات، المجلد12، العدد01 ماي2023.
- فايزة حريزي، المنهج اللغوي عند ابن جني من خلال كتابيه (الخصائص والمحتسب)، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة2، العدد التاسع عشر.

وقد خالفت الدراسة الحالية الدراسات السابقة في تركيزها الخاص على قضايا السماع اللغوي عند ابن جني، بوصفه محوراً رئيسياً للتحليل والبحث.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، تمّ بحمد الله إنجاز هذا العمل، وأسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

مدخل:

ابن جني وكتابه الخصائص

لمحة تعريفية

يعد النحو العربي من العلوم التي ارتكزت على أصول ثابتة، بدءاً من أبي الأسود الدؤلي مرورا بعلماء مثل الخليل وسيبويه، وصولا إلى ابن جني في القرن الرابع الهجري، الذي قدَّم في كتابه "الخصائص" تحليلا عميقا لأصول اللغة، ومن أبرز ما تميَّز به ابن جني اهتمامه بالسماع (الاستشهاد بالكلام العربي الفصيح من القرآن والحديث والشعر والنثر)، كأساس لقواعد النحو.

1-التعريف بابن جني:

أ-نسبه:

هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ولا يذكر المترجمون له نسباً من وراء هذا، وكان أبوه جِنّي مملوكا رومياً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي، وقال أبو بكر المصحفي: "قال لي أبو الفتوح ثابت بن محمد الجرجاني -رحمه الله- جِنِّي والد عثمان- رجل تركي جندي شتيم الوجه وحشي الصورة لا علم عنده ولا فهم وأنجب بابنه عثمان وكان عثمان أشقر أعور في صورته بعض التركيبة"[1].

وأبو الفتح عثمان بن جني من أصول غير عربية، لذلك يقول في قصيدة له مفتخرا بمكانته العلمية:

فإن أصبح بلا نَسب ... فعِلمي في الورَى نَسبي

على أني أؤُول إلى ... قُرُومِ سادةٍ نُجُب

قياصيرة إذا نَطَقوا ... أرمّ الدهر ذو الخطُب

أُولاكِ دعا النبي لهم ... كفى شرفاً دعاءُ نبيّ[2]

[1] فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، جامعة بغداد، دار النادير، العراق، 1389ه/1969م، ص21-22.

[2] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د.ت، ج1، ص8.

ب–مولده: ولد ابن جني في المَوْصِل، ويقول من ترجم له: إنه ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة من الهجرة، ولا يعينون مولده بعد هذا[3].

ج–طلبه للعلم وشيوخه:

نشأ في الموصل وتربى فيها ودرس على شيوخها حتى اتصل بشيخه أبي علي الفارسي ثم استوطن مدينة السلام[4]. حدث أن مرَّ بحلقته في سنة337 للهجرة أبو علي الفارسي فأعجبه ذكاؤه وتعجب في قعوده للدرس والإملاء قبل نضجه، فقال له: لقد أصبحت زبيباً وأنت حِصرِم، وكأنما دلعت هذه الكلمة ناراً في قلبه، ليستكمل أدائه، ولم يجد خيراً من ملازمة هذا الإمام الفذ، فلزمه أربعين سنة منتقلا معه في رحلاته، مشغوفا بآرائه مبهورا بفطنته، ومن يقرأ في كتبه خاصة "الخصائص" يحس أن مادة علمه مستمدة من أستاذه، وأتاحت له رفقته بأبي علي أن يتعرف في بلاط سيف الدولة على المتنبي وأن تنعقد بينهما صداقة رفيعة، فيشرح ديوانه، وقد خلف أستاذه في التدريس ببغداد حين لبَّى نداء ربه[5].

د–أخلاقه وسيرته:

كان ابن جني رجل جد وأمرأ صدق في قوله وفعله فلم يؤثر عنه ما أثر عن أمثاله من رجال الأدب في عصره من اللهو والشرب والمجون، وكان عفّ اللسان والقلم، فقد عرف بطيب الأخلاق والعفة[6].

---

[3] ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج1، ص9.

[4] فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، مرجع سابق، ص23.

[5] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط7، مصر، د.ت، ص266.

[6] فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، المرجع السابق، ص27.

ه-مصنفاته:

ابن جني ممن أكثروا التصنيف حتى بلغت مصنفاته نحو الخمسين، ومن أهم مصنفاته كتاب "المحتسب" في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وقد نشر منه المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة الجزء الأول، والقسط الأكبر من نشاط ابن جني إنما كان في علم التصريف، وقد عمد إلى شرح كتاب التصريف للمازني في كتابه "المصنف"، ونُشر لابن جني أيضا في القاهرة الجزء الأول من "سر صناعة الإعراب"، وهو دراسة صوتية واسعة لحروف المعجم ومخارجها وصفاتها، وأهم كتبه "الخصائص" الذي حاول فيه محاول رائعة

هي وضع القوانين الكلية للتصريف[7]. ومؤلفاته تبهر الأفكار، فإنها مع كثرتها غاية في الإتقان، وقد توفي ابن جني سنة 392ه[8].

2-التعريف بكتابه الخصائص:

كتاب الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، من الكتب اللغوية القيمة التي أقرَّ المجلس الأعلى لدار الكتب المصرية طبعها سنة1913م، ضمن مشروع إحياء الآداب العربية[9]، وكان ابن جني مُعَظِماً له لاعتقاده فيه أنه من أشرف ما صنف في علم العرب وأذهب في طريق القياس والنظر، وليس غرضه فيه الرفع والنصب والجر والجزم، لأن هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه، وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادئ[10].

---

[7] شوقي ضيف، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص266.

[8] محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، ط2، القاهرة، د.ت، ص202.

[9] ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ص2.

[10] فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، المرجع السابق، ص142.

حيث يُعدّ كتاب "الخصائص" من أهمّ الكتب الّتي أفادت الباحثين اللّغويين، فقد درس هذا الكتاب اللّغة في كلّ مستوياتها النّحوية والصّرفية، والدّلالية، ممّا يتمتّع بأهميّة علميّة بالغة منذ القرن الرابع هجري، جمع فيه مؤلفّه (ابن جني) (392ه) بين الفلسفة وعلم الكلام، وفقه اللّغة العربيّة وتنوّعها في لهجاتها وأصولها وتراكيبها واشتقاقها[11]، ولا يزال محط إعجاب علماء العرب والغرب على السواء. وقد عُني بدراسة أسرار العربية وخصائصها، إذ تجلت عبقرية بن جني اللغوية في هذا المصنف الفريد، الذي يحتوي على مجموعة من المباحث التي تناولت الظاهرة اللغوية بكل أبعادها، حيث قدم دراسة شاملة تخص القضايا اللّغوية، كمناسبة الألفاظ للمعاني، ونشأة اللغة، واللهجات العربية، وتداخل اللغات، والمسائل النحوية والصرفية كالسّماع والقياس ودلالة الألفاظ وغيرها، كما منح هذا الكتاب الدّارس العربي نتائج لسّانيّة بالغة الأهمية، إذ ما زالت قيمتها وأثرها على

الدّراسات اللّغويّة واضحة إلى اليوم، إمّا على الصّعيد النّظريّ أو على الصّعيد الإجرائيّ[12]. وعليه يعد كتاب الخصائص من أعمق المؤلفات التي تناولت خصائص اللغة العربية وتحليلها.

[11] فاطمة الزهراء نايلي، بنية المصطلح الدّلالي في كتاب الخصائص "لابن جني"، جامعة البليدة 2، الجزائر، مجلة اللغة الوظيفية، 2021، ع/1، ص33.

[12] طارق بومود، دلالة الألفاظ عند ابن جني من خلال كتاب الخصائص، جامعة مولود معمري تيزي وزو، د.ت، ص21.

• الفصل النظري: الأسس النظرية للسماع اللغوي:

- **المبحث الأول:** مفهوم السّماع اللّغوي.
- **المبحث الثاني:** أهميته.
- **المبحث الثالث:** شروطه (الفصاحة& الثبوت)
- **المبحث الرابع:** مصادره (القرآن وقراءاته، الحديث الشريف، كلام العرب شعراً ونثراً).

المبحث الأول:

مفهوم السّماع اللّغوي

1-مفهوم السماع:

أ- لغة:

سمع: السين والميم والعين أصل واحد، وهو إيناس الشيء بالأذن، سمعت الشيء سَمْعاً. والسمع: الذكر الجميل[13]. وعليه السماع يوحي إلى إدراك الأصوات عن طريق الأذن.

وقد سَمِعه سَمعاً وسِمعاً وسَماعاً وسَماعةٌ وسَماعِيةً. قال اللحياني: وقال بعضهم السَّمْعُ المصدر، والسِّمع: الاسم. والسَّمْعُ أيضاً: الأذن[14].

السَّمع: قوَّةٌ في الأذن بها تدرك الأصوات. ويقال سمعاً وطاعةً: أىْ أسمع سمعاً، وأطيعُ طاعةً. وأخذت عنه سمعاً. سماعاً. وسمعَك إلىَّ: اسمع مني. وهو بين سَمع الأرض وبَصَرِها: أي طولها وعرضها[15]. ومن ذلك فإن السمع يدل على الإدراك والفهم.

فمن خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج أن المادة المعجمية (س م ع) يدل على إدراك الشيء عبر الأذن، ويشتمل أيضا المعنى المجازي مثل: الذكر الجميل، كما يدل على الطاعة.

ب-اصطلاحا:

يطلق عليه الأنباري (566ه) مصطلح النقل إذ يقول: "النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة".[16]

---

[13] ابن فارس، مقاييس اللغة، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، سورية، 1979، ج3، ص102.

[14] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، لبنان، 1414ه، ج8، ص162.

[15] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط3، د.ب، 2008، ج1، ص468.

[16] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة، ت: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، لبنان، 1491ه/1971م، ص81.

ويتضح لنا من كلام الأنباري، أن النقل عنده يتحدد من خلال ثلاثة شروط وهي: العروبة والفصاحة وصحة النقل، فمتى استوفى الكلام هذه الشروط عُدّ سماعاً، ومتى تخلف ولو بشرط لم يعدّ كذلك.

أما السيوطي يعرفه بقوله:

"ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المُوَلَّدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بُدَّ في كل منها من الثبوت"[17].

ويظهر لنا من خلال تعريف السيوطي أنه يعني بالسماع؛ ما تمّ إثباته في كلام من يوثق به في فصاحته، أي هو مصدر موثوق به في اللغة العربية، ويشمل ثلاثة مصادر رئيسية: القرآن الكريم، كلام النبي

صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب في مختلف عصورهم، إلى أن تدهورت اللغة العربية بسبب دخول الأعاجم وفساد الألسنة، ويؤكد على أن السماع يقتصر على هذه المصادر الثلاثة.

كما يعرفه أبو المكارم في قوله: "السماع هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها"[18]. ومنه نستنتج أن السماع يعتمد على التلقي المباشر للغة من مصادرها الأصلية، عن طريق المشافهة من الأشخاص الذين يتقنون اللغة.

من خلال التعريفات السابقة نستنتج بأن السماع اللغوي، هو عملية جمع المادة اللغوية من مصادرها الموثوقة والفصيحة، مع اشتراط صحة النقل مما يضمن حفظ اللغة العربية من التحريف والاختلال.

---

[17] السيوطي، الاقتراح في أصول النَّحو، ت: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط2، د.ب، 2002/1428، ص39.

[18] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوّي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د.ت، ص33.

كما نستنتج من تعريف السيوطي والأنباري بأن السماع هو الكلام العربي الذي سمع عن العرب الفصحاء، إما بالمشافهة أو عن طريق الرواة المَوْثُقون، ويظهر من خلال تعريفهما الشروط الأساسية للسماع وهي الفصاحة والثبوت، وأما تعريف أبو المكارم يركز على أخذ اللغة عن طريق المشافهة فقط والتلقي المباشر للغة عن الناطقين بها من العرب الفصحاء.

فإن هذه التعريفات تُكمل بعضها البعض، حيث تجمع بين الضوابط النظرية (كالفصاحة والثبوت) والآليات العملية (كالمشافهة والرواية)، ومع ذلك فإن اعتماد أبو المكارم على المشافهة فقط قد يكون محدوداً، بسبب نذرة الناطقين بالفصحى، مما يجعل الرواية الموثوقة عبر السند ضرورة لضمان استمرارية حفظ اللغة.

المبحث الثاني:

أهمية السّماع

1-أهمية السماع:

السماع أصل من أصول النحو واللغة ودليل من أدلتها، وقد اعتمد علماء العربية الأوائل عليه في تدوين اللغة التي كان يتكلم بها العرب الخلّص، وكانت غايتهم من ذلك المحافظة على لغة العرب من التأثر باللغات الأعجمية.

"كما أن السماع هو الأساس الأول الذي دُونت بموجبه اللغة لأنه الطريق الطبيعي لتبيين خصائصها، وأقرب سبيل إلى ضبط العربية ومعرفة المستعمل منها، وبمحاكات ما يصل إليه الإنسان عن طريق السماع من العرب الذين سلمت لغتهم، وعن طريق ما يُروى من الآثار العربية من شعر ونثر، وما جاء في القرآن والأحاديث النبوية الشريفة، يستطيع أن يعرف لغته ويحصيها ويتفاهم بها".[19]

ولما كان السماع هو الأصل الأول في مباحث النحاة المتقدمين، فقد كان أيضا أداة جمع اللغة واستقصاء قوانين بنائها.[20]

ومنه السماع في اللغة العربية يمثل الركيزة الأساسية التي اعتُمد عليها علماء اللغة والنحو في صياغة قواعد اللغة وجمع مفرداتها.

"كما أنه أسهم في إثراء أساليب اللغة العربية واتساع دائرة المعاجم من حيث الألفاظ، وقد عد مقياسا لسانيا لتمييز الفصيح من غيره".[21]

---

[19] خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، جامعة الكويت، د.ب، ت 1394ه/1974م، ص129.

[20] محمد الياسري، الفكر النّحوي عند العرب أصوله ومناهجه، تح: عبد الله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، ط1، د.ب، 1423ه/2003م، ص176.

[21] حمزة جيدل، نسيمة لوح، تأثير السماع اللغوي في الفصاحة واللهجات عند عبد الرحمان حاج صالح، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، ع01 جانفي2024، مج08، ص212-214.

وعليه تكمن أهمية السماع في كونه أحد الركائز الأساسية التي اعتمد عليها علماء اللغة الأوائل في حفظ اللغة العربية وضبطها، فالسماع ليس مجرد وسيلة لتعلم اللغة، بل هو أحد أسرار بقاء اللغة العربية حيّة وقادرة على الاستمرار، كما أنه معيار لتمييز الكلام الفصيح من الكلام الدخيل، فهم يرَوْنَ أن ما سُمع من العرب الفصحاء في بيئتهم الخالية من المؤثرات الأجنبية، هو الأصل الذي يُرجع إليه عند الشك، فالسماع يؤدي دورا حاسما في فلترة اللغة، وذلك بتمييز ما نطق به العرب الفصحاء مما أدخل عليها من اللحن أو التأثيرات الأجنبية، فهو معيار صريح في تنقية اللغة العربية مما علق عليها.

وأخيرا فإن السماع ليس مجرد أداة لغوية، بل هو آلية مركزية في فهم اللغة العربية وضبطها، والتمييز بين فصيحها ودخيلها.

المبحث الثالث:

شروط السماع

1-شروط السماع:

من خلال تعريف الأنباري للسماع اللغوي يمكن أن نستنتج شروطه، حيث يقول: "النقل هو الكلام العربي الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح) الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[22]. ومن هذه الشروط: الكلام العربي، الفصاحة، صحة النقل، الاطراد.

فالشرط الأول "الكلام العربي": وذلك أن يكون المتكلم من العرب الخُلَّص الذين لم تختلط لغتهم بغيرها، ويَخرُج من هذا الشرط الأعاجم حتى ولو تكلّموا العربية، وأيضا المولِّدون الذين اختلطوا "ب" الأعاجم وتأثروا بهم.

وفي شرطه الثاني "الفصيح": أي أن يكون الكلام المسموع صادرا عن عربي فصيح خالياً من اللحن، ومطابقا لأصول اللغة العربية السليمة دون شذوذ أو خطأ، والفصاحة عند الحاج صالح: "مقاييس يتبين به بقاء الناطق بالعربية على معيارها وهي لغة القرآن وكلام من نزل بلغتهم ولم تتغيّر لغتهم ومعيارها هو نظامها النحوي الصرفي أساسا"[23]، ويتضح لنا من خلال هذا الكلام أن الفصاحة هي المعيار الأساسي للسماع.

أما الشرط الثالث "المنقول بالنقل الصحيح": وهو أن يُنقل اللفظ كما سُمع تماما من العرب الفصحاء، دون زيادة أو نقصان أو تغير في الحركات أو الحروف، ويكون ثابت الإسناد إلى صاحبه، كما يشترط في المنقول عنه أن يكون موثوقا في فصاحته، أما الناقل الذي يتكفل بعملية جمع المادة اللغوية، فلا بد أن يكون عدلاً موثوقا في دقته، ويتميز بالصدق والأمانة، وسلامة الحواس لاسيما حاستا السمع والنطق، ومتى استوفى الراوي هاته الشروط اطمُئِن إلى سلامة المادة اللغوية التي ينقلها.

---

[22] ابن الانباري، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة، مرجع سابق، ص82.

[23] عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر،2012، ص64.

وأخيرا أن يكون الكلام المسموع مطردا أي؛ يتبع قاعدة لغوية ثابتة وليس شاذاً.

كما يرى الحاج صالح أن "فصاحة المُورد (المسموع عنه، وهو العربي الفصيح) هي الصفة الأساسية، إذ لا تأخذ اللغة إلا من أصحابها، أي الذين يخضعون في استعمالهم للغتهم لما تواضع عليه الناطقون بها، وهم هنا عامة العرب الفصحاء كما يقول النحويون الأولون، ويكفي أن يكون المُوردون فصحاء لم تتغير لغتهم، هذا وكُلما كانوا أفصح كان السماع أصحّ، ويستحب أن يكون المُورد واسع المعرفة بكلام العرب وألفاظهم وعباراتهم وأمثالهم حافظا لشيء من أشعارهم إن أمكن، أما فيما يخص السن والجنس فليس هناك أي فرق بين المُوردين الذين سمع منهم اللغويون، فقد سمع الأصمعي من الأطفال وكتب كلامهم، كما سمع من الكثير من الأعربيات وغيرهن من الفصحاء"[24].

ويتبين لنا أن من شروط قبول السماع اللغوي أن يكون المتكلم فصيحا غير متأثر بلغة أخرى، ويفضّل أن يكون من أهل البادية، كما أن السماع يُقبل من أي فصيح حتى لو كان طفلا أو امرأة.

وفي الأخير يتضح أن للسماع اللغوي شرطان أساسيان هما الفصاحة كما ذكرنا سابقا، والثبوت وصحة السند، كما جاء في كلام الأنباري: "المنقول بالنقل **الصحيح**"، وفي كلام السيوطي بقوله: "ما **ثبت** في كلام من يوثق بفصاحته.... فهذه ثلاثة أنواع لا بد منها من **الثبوت**".

وعليه فإن السماع اللغوي يجب أن يجمع بين الفصاحة والثبوت عبر سند لغوي موثوق، وهذا ما يضمن سلامة اللغة وحفظها من الدخيل والضعيف.

[24] عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، المرجع السابق، ص364/363.

المبحث الرابع:

أنواع السّماع

1-أنواع السماع

أ-القرآن وقراءاته:

القرآن من أفصح النصوص اللغوية وأكثرها بلاغة وبيانا، ولا يوجد لغوي من القدماء ولا المحدثين طعنوا فيه، فهو كلام الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم[25]، ومن المنطقي أن نعده من أهم المصادر على الإطلاق، إذ لا يوجد خلاف بين العلماء في حجية النص القرآني، فهم مُجمعون على أنه أفصح مما نطقت به العرب، وأصح منه نقلا، وأبعد منه عن التحريف[26]، وعليه يُعد القرآن أعلى نص لغوي من حيث البلاغة والبيان، ومُتفق على صحته وحُجيته بين العلماء دون أي خلاف.

ولم يقتصر النحاة في الاستشهاد بالنص القرآني، بل ضموا إليه قراءاته[27]، وهي الأوجه المتعددة التي أذن الرسول صلى الله عليه وسلم لقراءة المصحف بها قصد التيسير، إلا أن النحاة اختلفوا في مسألة الاستشهاد بالقراءات، فمنهم من قَبِل القراءات واستشهد بها، واتّخذها أصلا في بناء القاعدة لاسيما الكوفيين، ومنهم من وَسَمَ القراءات بالخطأ والشذوذ لأنها تخالف قواعدهم، وأكثرهم البصريين، ويبن السيوطي موقفه من القراءات، حيث يقول: " وقد أطبق الناسُ على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمُجْمَعِ على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يُقاس عليه نحو: (اسْتَحْوَذَ، ويَأْبَى)، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه"[28].

---

[25] مناع القطَّان، مباحث في علوم القرآن، دار السعودية للنشر، د.ب، د.ت، ص18.

[26] أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، ط1، لبنان، ت 1407ه/1987م، ص33.

[27] نفس المرجع، ص34.

[28] جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النَّحو، مرجع سابق، ص39.

ويتبين لنا من كلام السيوطي أنه يُجيز الاحتجاج بالقراءات الشاذة في استنباط قواعد اللغة العربية، حتى وإن خالفت القراءة الشاذة القياس النحوي، فإنه يجوز الاحتجاج بها في ذلك الحرف المحدد الذي وردت فيه، دون أن يُقاس عليها في مواضع أخرى.

أما ابن جني في كتابه "المحتسب" جمع القراءات الشاذة وجاهد في توجيهها، وهو مع ذلك رذّل فيه قراءات وضعّف أخرى وذكر أن بعضها لا يعرف في اللغة من ذلك:

1-قراءة الحسن "اهْدِنَا صِراطًا مُستَقِيمًا"، لم يتحرج ابن جني أن يردها أو يُضعف القراءة بها.

2-قراءة ابن محيصن (ثم اطّرّد) يدغم الضاد في الطاء قال أبو الفتح هذه لغة مرذولة.

3-قراءة أبي جعفر يزيد "للملائكةُ اسجدوا" قال أبو الفتح: هذا ضعيف عندنا جدا[29].

وعليه فإن ابن جني سعى إلى جمع هذه القراءات، وبذل جهداً في توجيهها، مستعينا بما يثبت إمكانها في القياس أو بما يُحتمل قبوله من فصاحة العرب، ومع ذلك لم يكن يقبل كل قراءة شاذة، بل كان ينقدها ويميز بين المقبول والمردود منها، وفق ميزان لغوي صارم، فقد ضعّف كثيراً منها ووصفها بالشذوذ.

ونلاحظ أيضا قراءة "أنذَرْتَهم"، بهمزة واحدة من غير مدّ، يقول ابن جني: " هذا مما لا بد فيه أن يكون تقديره: "أأنذرتهم"، ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفا لكراهة الهمزتين[30]، حيث حاول ابن جني توجيه القراءة بأن أصلها يتضمن همزة استفهام محذوفة للتخفيف، ويفسر هذا الحذف بأنه من قبيل التخلص من التقاء الهمزتين، وهو أسلوب معروف في كلام العرب لتخفيف النطق، ويظهر من تعليله الدقيق أنه يميل إلى قبول هذه القراءة بعد توجيهها، ولم يرفضها أو يضعّفها كما فعل في قراءات أخرى.

---

[29] ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ت: على النجدى ناصِف وآخرون، ط2، القاهرة، 1451ه/1994م، ج1، ص13/12.

[30] نفس المرجع، ج1، ص50.

ب-الحديث الشريف:

هو ما ورد عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية، وكان من الواجب أن يأتي بعد كلام الله في صحة الاحتجاج به، لأنه صادر عن أفصح العرب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وبالرغم من المكانة العالية للحديث إلا أن النحاة الأوائل أهملوه ولم يتخذوه كمصدر لغوي معتمد على عكس القرآن الذي اعتُمد عليه بشكل كبير، حيث يقول السيوطي: " وأما كلامه صلى الله عليه وسلم، فيُستدَلُ منه بما ثبت أن قاله على اللفظ المروي، وذلك ناذر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلَّة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مرويٌّ بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولَّدون قبل تدوينها، فَرَوَوْها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا ونقَّصوا، وقدّموا وأخَّروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى، بعبارات مختلفة"[31].

وعليه فإن الأحاديث التي نُقلت بلفظ النبي صلى الله عليه وسلم حرفيا قليلة جدا، وقد كان السبب في عدم الاعتماد على الحديث كونه منقولا بالمعنى لا باللفظ، أي أن الرواة ذكروا المعنى العام دون حفظ الألفاظ الأصلية، إضافة إلى تدخل الأعاجم والمولدون، فبعض الرواة غير العرب لم يكونوا متمكنين من اللغة العربية، كتمكن العرب الاصليين، فغيّروا في الألفاظ أثناء النقل، وهذا ما جعل النحاة الأوائل يتجنبون الاستشهاد به.

[31] جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النَّحو، مرجع سابق، ص43.

إلا أن خديجة الحديثي فنّدَت هذا الرأي من ترك الأوائل الاحتجاج بالحديث لكونه مروياً بالمعنى، ولكون رواته أعاجم، وبينت أن لا صحة لهذين التعليلين ولم يقل بهما أوائل النحاة، وإنما هما تعليلان وضعهما المتأخرون كابن الضائع وأبي حيان[32].

[32] خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد، العراق، 1981، ص224.

كما علق محمود فجال على هذه القضية بقوله: " ونحن نُحمِّل مسؤولية هذا الرفض، النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول، قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة....، وادعاءُ وقوع اللحن في الحديث النبوي باطل...، والقول بأن رواة الحديث أعاجم قول لا يُعتد به[33].

وعليه فإن محمود فجال يفند هذا الرأي في ترك الأوائل الاستشهاد بالحديث كونه مرويا بالمعنى، ويوضح أن الرواية بالمعنى كانت مقبولة وممارسة في العصور الإسلامية الأولى، خاصة قبل تدوين الحديث في الكتب، كما يبطل الادِّعاء بوجود أخطاء لغوية في الحديث النبوي الشريف، ويرفض الفكرة القائلة بأن رواة الحديث من غير العرب قد أدخلوا أخطاءً فيه بسبب ضعف لغتهم.

كما أن ابن الطيب الفاسي دافع عن الحديث ورواته، إذ يقول: "القول بأن الأحاديث بأسرها ليس موثوقا بأنها من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وهو باطل، فإن المتواتر وإن كان قليلا، مجزومٌ بأنه كلامه صلى الله عليه وسلم، وكذلك ما اشتمل عليه صحيحاَ "البخاري" و "مسلم" إلا قليلا، فإنا نَجزِمُ بأنه من كلامه صلى الله عليه وسلم"[34].

وعليه فإن ابن الطيب الفاسي يُبطل القول بأن كل الأحاديث غير موثوق بها، وأنها ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

ج-كلام العرب شعرا أو نثرا:

كلام العرب يُعد من أهم مصادر السماع اللغوي عند علماء العربية، فهو المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة عن العرب، والمقصود به ما نُقل عنهم من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده، إلى أن

---

[33] محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، ط2، الرياض، 1417ه/1997م، ص8.

[34] ابن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، ت: يوسف فجَّال، دار البحوث، ط1، دبي، ت1421ه/2000م، ج1، ص64.

فسدت الألسنة بكثرة المولدين وشيوع اللحن، وقد ذكر ابن الطيب الفاسي شروطا وضوابط لقبول الرواية في الشعر وكلام العرب منها:

1 يُحتج في القواعد العربية بكلام العربي الموثوق بعربيته.

2 يشترط في الراوي الصدق والأمانة والعدالة.

3 شرط ما يُستدَل به أن يكون قائلُه معروفا مشهورا بالفصاحة[35].

ومنه كلام العرب هو أحد مصادر اللغة العربية المهمة، لكن بعد الاختلاط وشيوع اللحن، وضع العلماء شروطا لضمان صحة ما يُنقل، عنهم والمعيار الأساسي لقبول كلام العرب هو الفصاحة.

وأما فيما يخص كلام العرب غير الشعر، فقد ذكر الحاج صالح أن الكلام الذي بدأ يسجّله العلماء ابتداءً من سنة 90 (على يدي أبي عمرو بن العلاء) لم يقتصر على الشعر، فهيهات أن يكون الأمر كذلك والذي يمكن أن نقوله هو أن ما سمعوه من الكلام المنثور كان كثيرا جدا،وأكبر دليل على ذلك هي الحجج النثرية أو أمثلتها الكثيرة جدا التي ذكرها سيبويه في كتابه، والفراء، والأخفش، وأبو عبيدة، وابن السكّيت، وغيرهم في كتبهم، وكذلك هو الأمر بالنسبة لمتن اللغة فأكثر المفردات التي تذكرها المعاجم كان لها بالضرورة إطارها المسموع من النثر[36].

يتبين لنا أن العلماء لم يقتصروا على الشعر فقط، بل اعتمدوا أيضا على الكلام المنثور المسموع في تدوين اللغة وتأليف المعاجم، إذا استوفى شرط الفصاحة.

---

[35] ابن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، مرجع سابق، ص82/81

[36] الحاج صالح، السّماع اللّغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، مرجع سابق، ص121.

➢ الفصل التطبيقي:

دراسة وصفية تحليلية في قضايا السماع اللغوي:

- **القضية الأولى:** السمات اللغوية للعربي الفصيح
- **القضية الثانية:** منهج ابن جني في تقديم السماع على القياس
- **القضية الثالثة:** تنوع لغات العرب

القضية الأولى:

السمات اللغوية للعربي الفصيح

تعد الفصاحة مقياسا جوهريا في قبول الكلام وردّه عند علماء اللغة، وقد أولى ابن جني هذا المفهوم أهمية بالغة في كتاباته، لا سيما في كتابه الخصائص، والتي تمثل ميزانا دقيقا يقيس به المتكلم صحة استعماله اللغوي.

1-القضية الأولى: السمات اللغوية للعربي الفصيح

أ-في انتقال لغة العربي الفصيح إلى لغة فصيحة أخرى:

يقول ابن جني في كتابه الخصائص:

"اعلم أن المعمول عليه في نحو هذا أن تنظر حال ما انتقل إليه لسانه، فإن كان إنما انتقل من لغته إلى لغة أخرى مثلها فصيحة، وجب أن يؤخذ بلغته التي انتقل إليها كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها، حتى كأنه إنما حضر غائب من أهل اللغة التي صار إليها، أو نطق ساكت من أهلها. فإن كانت اللغة التي انتقل لسانه إليها فاسدة، لم يؤخذ بها "ويؤخذ بالأولى"، حتى كأنه لم يزل من أهلها. وهذا واضح."[37]

يرى ابن جني أن هناك قواعد يجب اتباعها عند الانتقال من اللغة العربية الفصيحة إلى لغة فصيحة أخرى، فإذا انتقل شخص ما إلى لغة أخرى فصيحة مثل لغته الأصلية، يجب التعامل معها كما لو كانت لغة المتحدث الأصلية، وأما إذا كانت فاسدة فلا ينبغي الأخذ بها، ويظل الحكم عليه وفقا للغة الأصلية، وكأنه لم يتركها أصلا، كما وافقه في هذه الفكرة السيوطي في قوله: " فالصواب الأخذ بما عرف صحته، ولم يظهر فساده، ولا يلتفت إلى احتمال الخلل فيه ما لم يبن".[38]حيث يتوافق مع ابن جني في مبدئه الذي يرى أن ما يصح في لغة فصيحة يجب التعامل معه كما لو كان من اللغة الأصلية.

---

[37] ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج2، ص13/12.

[38] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، مرجع سابق، ص57.

ويؤكد ابن جني هنا أن الفصاحة هي المعيار الأساسي لقبول اللغة المنقول إليها، وكما أقرها عبد الرحمن الحاج صالح: هي مقياس يتبين به بقاء الناطق بالعربية على معيارها وهي لغة القرآن وكلام من نزل بلغتهم ولم تتغير لغتهم. ومعيارها هو نظامها النحويّ الصرفيّ أساسا[39]، وهذا يفسر لنا لماذا شدد ابن جني على أن الأخذ يجب أن يكون بما عرف صحته، لا بمجرد كونه من لغة المتكلم أولا، كما أنه يفتح الباب أمام التنوع اللغوي بشرط أن يكون هذا التنوع مدعوما بالفصاحة.

وما يميز ابن جني انه لا يحكم على اللغة من منطلق قبلي، بل يحتكم إلى سلامة الاستعمال ووضوح الأداء.

ب–الفصاحة والارتجال في اللغة العربية:

يقول ابن جني:

"...وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر. فإمّا أن يكون شيئًا أخذه عمّن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه، على حد ما قلناه فيمن خالف الجماعة وهو فصيح، كقوله في الذرحرح: الذرّحْرَح ونحو ذلك، وإما أن يكون شيئًا ارتجله ابن أحمر؛ فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به، فقد حكي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظًا لم يسمعاها ولا سُبِقَا إليها."[40]

يوضح ابن جني أن فصاحة ابن أحمر مثبتة ومشهود بها، ويرى أن هناك احتمالين لأصل فصاحته، إما أن تكون مأخوذة من لغة قديمة لم يشاركه آخرون في سماعها، مما جعلها نادرة كقوله: الذرّحْرَح، أو قد يكون ارتجل الكلمات من نفسه دون أن يسمعها من أحد، وذلك بسبب فصاحته وطبيعته اللغوية المتميزة،

[39] الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، مرجع سابق، ص64.

[40] ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج 2، ص28/21.

واستشهد ابن جني بقصة رؤبة وأبيه، حيث كانا يرتجلان ألفاظا جديدة دون سابق معرفة أو سماع لها، ويؤكد على ضرورة قبول مثل هذه الكلمات إذا ثبتت فصاحة قائلها حتى لو كانت غير شائعة، مما يدل على مرونة اللغة العربية، فالفصاحة ليست مجرد تقليد للقدماء، بل يمكن أن تكون إبداعاً من المتكلم نفسه. وأكد ذلك السامرائي من خلال عرض أراء ابن جني بقوله: "إذا سمع من العربي الفصيح شيء لم يسمع من غيره فإن كان هذا الفصيح ثقة ولم يخالف القياس أُخِذَ به"[41].حيث يشير إلى أهمية الثقة في المتحدث وموافقة كلامه للمعايير العقلية والأصولية كشرطين لقبول الكلام حتى لو كان غريبا وغير شائع، كما يؤكد ابن جني أن الفصاحة ليست حكرا على التقليد أو التمسك بما سمع من الأقدمين، بل يمكن أن تشمل الارتجال، شرط أن يتوافق مع أصول اللغة العربية، وأن يكون المتحدث مؤهلا لذلك.

كما يرى ابن جني أن الفصاحة ليست محصورة في الشيوع أو التواتر، بل قد تظهر في كلمة أو لفظة قالها أحدهم ارتجالا أو في لغة قديمة لم تشارك الجماعة في استعمالها، بشرط أن تتوفر فيه سمات الفصاحة، وهذا يعكس مرونة مذهبه في قبول الظواهر اللغوية غير المشهورة، إذا ما دلت طبيعتها على صواب لغوي.

ويقدم ابن جني في هذا النص رؤية متقدمة جدا للفصاحة، فبدلَ أن يُحصر الفصاحة فيما تواتر أو شاع، يفتح الباب لاعتبار الفرد مصدرا لغويا معتبراً إن امتلك السليقة الفطرية والملكة اللغوية، وهذا يتسق مع فهم اللغة ككائن حي متجدد، لا تقيده النصوص المنقولة فقط.

كما أن اشتراطه الثقة في المتكلم وموافقته القياس العقلي، يجعل من الفصاحة مجالا توازن فيه بين السماع والاجتهاد العقلي، وهو أمر مهم جدا في تطور اللغة وتوسعها.

[41] فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، مرجع سابق، ص148.

وعليه الفصاحة عند ابن جني ليست نصوصا فقط، بل عقل ومنهج، وهي تتسع لما يُحسن عند أهله وإن لم يكن مألوفا، مادامت تحققت فيها شروط القبول اللغوي السليم.

يقول ابن جني:

" إذا اتفق شيء من ذلك نُظر في حال ذلك العربي وفيما جاء به. فإن كان الإنسان فصيحا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يَرِد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان فإنّ الأَولى في ذلك أن يُحسَن الظنّ به، ولا يُحملَ على فساده"[42].

ومنه إذا سُمعت كلمة أو عبارة نادرة من شخص عربي موثوق، ولم تُعرف إلا من خلاله، فلا يجب رفضها طالما لا تخالف القياس وصادرة من شخص معروف بالفصاحة. وأكد ذلك السامرائي من خلال عرض آراء ابن جني بقوله: "فيما يرد عن العربي مخالفاً للجمهور وكان فصيحاً في كل ما عدا ذلك وكان ما أورده يتقبله القياس فهو مقبول"[43]، وبالتالي إذا كان الشخص فصيحا وكلامه غير مناقضٍ للقياس فإن هذا يعدّ مقبولا عند اللغويين والنحاة.

كما يتسم هذا الاتجاه بالحكمة والمرونة، فهو يجمع بين احترام أصول اللغة، وفتح الباب أمام الاجتهاد والقبول بما هو جديد أو نادر طالما كان له سند مقبول، وهذا مهم للحفاظ على حيوية اللغة وقدرتها على التعبير عن واقع الحياة المعاصرة مع المحافظة عن جذورها.

---

[42] ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج1، ص385.

[43] فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، مرجع السابق، ص148.

لكن في الوقت نفسه، يجب الحذر من التوسع المفرط في قبول الشواذ دون ضوابط، لأن ذلك قد يؤدي إلى فوضى لغوية، فشروط الفصاحة وموافقة القياس ضرورية لضبط هذه العملية.

ج- الفصاحة عند أهل البدو وأهل الحضر:

يقول ابن جني:

"علّة امتناع ذلك ما عَرَضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو عُلِمَ أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضًا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدَرِ من اضطراب الألسنة، وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يَرِدُ عنها. وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا؛ لأنا لا نكاد نرى بدويًّا فصيحًا. وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويغُضّ منه".[44]

يبيّن ابن جني أن المعيار في الاحتجاج وعدمه ينحصر في أمر واحد، وهو الفصاحة، فمن بقيت فصاحته قبلت لغته، ومن زالت عنه الفصاحة لم يُؤخذ بكلامه وإن كان من أهل البدو، فمتى وُجدت الفصاحة الكاملة صح الاحتجاج. كما أن عصر ابن جني ساد فيه اللحن بسبب الأعاجم والأتراك، فكان لا يثق بكل أعرابي وإن كان أكثر كلامه مقبولا، حيث يقول: "وقد كان طرأ علينا أحد من يدّعي الفصاحة البدوية ويتباعد عن الضعفة الحضرية فتلقينا أكثر كلامه بالقبول له، وميزناه تمييزاً حَسُنَ في النفوس موقعه، إلى أن أنشدني

[44] ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج2، ص1.

يوماً شعراً لنفسه يقول في بعض قوافيه: أشئؤها، وأدأؤها "بوزن أشعها وأدعها" فجمع بين الهمزتين كما ترى، واستأنف من ذلك ما لا أصل له ولا قياس يسوغه" [45]. فلم يأخذ ابن جني إلا عن قوم اطمأن إلى فصاحتهم. وأكد ذلك السامرائي بقوله:" إذن فإن ابن جني عاش في عصر ساد فيه اللحن واضطراب الألسنة والتباعد عن الفصاحة، وعم ذلك الأعراب حتى لا تكاد ترى بدويا فصيحا"[46].

وقد بدأ فساد الألسنة ينتشر تدريجيا حتى شمل الحواضر، ثم امتد سريعا إلى البوادي ومواطن الفصاحة، فاختلطت الألسنة وقلّت الفصاحة. حيث يقول الحاج صالح: "ولم تكن رقعة الفصاحة السليقية في القرن الأول والثاني والثالث والرابع بنفس الاتساع والامتداد"[47]. إذ إنّ مكان الفصاحة تغير بمرور الزمان، في القرن الأول والثاني كانوا يأخذون من أهل الحضر وأهل البدو على السواء، لكن الفصاحة انحسرت في الحواضر مع نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث فاقتصر النحاة على الأخذ عن أهل البوادي فقط، إلى غاية نهاية القرن الرابع (عصر ابن جني) أين تفشى اللحن في البوادي أيضا فترك النحاة السماع عن العرب لأنه لم يبقى عربي يوثق بفصاحته.

خلاصة:

من خلال النصوص السابقة يمكن استنتاج ما يلي:

يرى ابن جني أنه إذا انتقل شخص من اللغة العربية الفصيحة إلى لغة أخرى فصيحة مثلها، يجب التعامل معها كما لو كانت لغته الأصلية، أما إذا كانت اللغة الجديدة فاسدة فلا يؤخذ بها، ويؤخذ باللغة الأصلية، كما وضح ابن جني أن الكلمات الفصيحة قد تكون مأخوذة من لغة قديمة نادرة، ارتجالا من المتحدث نفسه دون

[45] ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج2، ص1.

[46] فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، مرجع سابق، ص101.

[47] الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، مرجع سابق، ص68.

سماع سابق، بشرط أن يكون صادرا عن شخص موثوق من فصاحته، كما يؤكد ابن جني أن معيار الاحتجاج اللغوي هو الفصاحة، بغض النظر عن انتماء المتحدث، فمن حفظ فصاحته يؤخذ عنه ومن فقدها يُرفض كلامه، ثم أشار إلى أن الفصاحة بدأت في الانحسار مع الزمن، حيث انتشر اللحن في الحواضر أولاً، ثم امتد إلى البوادي، مما أدى إلى ندرة العرب الفصحاء الموثوق بهم.

كما أن ابن جني حين تكلم عن الفصاحة لم يَحُدَّها بقبائل معينة بل حدّها بمعيار متى توفر المعيار قَبُل من العربي وأُخذ بها. وهو ما ذكره الحاج صالح في قوله: "الفصاحة عند النحاة العرب هي مقياس يتبين به بقاء الناطق بالعربية على معيارها وهي لغة القرآن وكلام من نزل بلغتهم ولم تتغير لغتهم."[48]إذن الفصاحة عند ابن جني ليست مرتبطة بقبيلة معينة، بل بالالتزام بمعيار اللغة العربية الفصيحة كما جاءت في القرآن الكريم وكلام العرب.

[48] الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، مرجع سابق، ص64.

القضية الثانية:

منهج ابن جني في تقديم السماع على القياس

يعد السماع من أبرز الأصول التي اعتمد عليها ابن جني في تقعيد اللغة، وقد قدمه على القياس في مواضع كثيرة، فالسماع عنده يمثل الركيزة الأولى التي يُبنى عليها الاستدلال اللغوي.

2-منهج ابن جني في تقديم السماع على القياس

أ-أولوية السماع على القياس عند التعارض:

يقول ابن جني في كتابه الخصائص:

"إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره وذلك نحو قول الله تعالى: {اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ} المجادلة 19، فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله، لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم. ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم ولا في استباع: استبيع"[49].

يبين ابن جني من خلال هذا النص تقديم السماع على القياس إذا تعارضا، وقبول المسموع عن العرب والإقرار بفصاحته لكن دون قياس غيره عليه، مثل كلمة (استحوذ) من قوله تعالى: {اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ} المجادلة 19، فكان القياس أن يقال: استحاذ، حيث تُنقل حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها "الحاء"، لكن جاء السماع بخلافه، فتعارض مع القياس، والحكم هو قبول اللفظ المسموع لورود النص به، مع عدم القياس عليه، فلا يجوز أن نقول مثلاً في استقام: استقوم ولا في استباع: استبيع، فوجب الاقتصار على ما سمع، ولم يجز قياس غيره عليه. وقد أكد ذلك السيوطي في كتابه المزهر، إذ يقول:"ما خالف القياس وكثر استعماله فورد في القرآن، فإنه فصيح"[50]. أي أنّ اللفظ الذي لا يوافق القواعد النحوية، وكثر استعماله بين العرب وورد في القرآن الكريم، فإن ذلك كاف للحكم عليه بالفصاحة.

[49] ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج1، ص117.
[50] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وانواعها، بيروت، ت1986، ج1، ص188.

ومنه تقديم السماع على القياس هو منهج صحيح وعلمي، تفرضه طبيعة اللغة، لأنه يحفظ أصالة اللغة ويمنع التحريف أو التغيير بناءً على قواعد قد لا تكون شاملة، فاللغة في النهاية هي نتائج الاستعمال، وليس العكس، ومع ذلك لا ينبغي إهمال القياس تماما، لأنه أداة مهمة لفهم اللغة وتطويرها في ضوء النصوص المسموعة، بشرط أن يكون القياس تابعا للسماع وليس العكس.

ويظل السماع هو الأساس في تقرير صحة الكلمات والتراكيب، خاصة إذا ورد في القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف أو كلام العرب الموثوق به، وأما القياس فيأتي لاحقاً أداةً مساعدة لفهم اللغة، وتوسيعها دون تعارض مع النصوص المسموعة، وهذا المنهج يحفظ للغة سلامتها وأصالتها.

كما يُقدم السماع على القياس لأن اللغة أولا وأخيرا ظاهرة اجتماعية تُؤخذ بالتلقي، وليست فقط مجموعة من القواعد المنطقية، كما أن القرآن الكريم هو المرجع الأعلى للفصاحة، ويحتوي على الكثير من الألفاظ الخارجة عن القياس، ما يدل على مرونة اللغة وعدم انحصارها في قواعد صارمة.

ب-مراتب الكلام في الاطراد والشذوذ:

يقول ابن جني:

".... ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرد في القياس والاستعمال جميعاً وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة وذلك نحو: قام زيد وضربت عمراً ومررت بسعيد، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال. وذلك نحو الماضي من: يدر ويدع.....، والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم: أخوص الرمث، واستصوبت الأمر.....، والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً. وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف"[51].

[51] ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج1، ص97.

يُعد مفهوم الاطراد والشذوذ من المفاهيم الأساسية في علم أصول النحو والصرف، حيث يُقصد بالاطراد الانتظام والثبات في تطبيق القواعد النحوية والصرفية، بينما يشير الشذوذ إلى الخروج عن هذه القواعد، وقد صنف ابن جني الكلام في هذا الصدد إلى أربع مراتب بناءً على موافقته أو مخالفته للقياس والاستعمال، وهذا التصنيف يعكس المنهج العلمي الدقيق الذي اتبعه النحاة في دراسة اللغة العربية، حيث يجمعون بين القواعد النظرية والاستعمال العلمي للغة.

ومن خلال هذا النص يوضح ابن جني أن مراتب الكلام في الاطراد والشذوذ أربعة، وهي:

1-ما كان مطردا في القياس والاستعمال معا: وهو ما كثر استعماله في كلام العرب، ووافق القاعدة، كرفع الفاعل ونصب المفعول، مثال ما جاء به ابن جني: قام زيدٌ، وضربت عمراً، حيث توافق القاعدة النحوية ومستعملة عند العرب.

2-مطرد في القياس وشاذ في الاستعمال: وهو ما قلّ استعماله في كلام العرب الفصحاء، ولكنّ القاعدة النحوية تسمح به، مثال: الماضي من "يَدَعُ" وهو "وَدَعَ"، فالعرب لم يستعملوا هذا الفعل في كلامهم واستبدلوه بالفعل"ترك"، وإن كان القياس يتوافق معه، مما يدل على تقديم العرب السماع على القياس، فالسماع أقوى وأَوْلَى، ولو خالف القياس.

3-مطرد في الاستعمال شاذ في القياس: وهو ما كثُر استعماله عند العرب، ولكنه خالف القاعدة النحوية نحو قولهم: أَخْوَصَ الرِمثُ، واسْتَصْوَب الأمر....، ومنه قولهم: استحوذ، وأغْيَلَت المرأة، واستنوق الجمل، واسْتَتْيَسَت الشاة.

4-شاذ في الاستعمال والقياس معاً: وهو ما قلّ استعماله في كلام العرب، ولم يوافق القاعدة النحوية، كتتميم مفعول مما عينه واو أو ياء، مثل ثوب مَصْوُون، حيث يصاغ من الفعل "صَوَنَ" اسم مفعول دون حذف أي

حرف منه، فيصبح مَصْوُون، وهذا شاذ في الاستعمال والقياس، لأنه قلّ استعماله، وأيضاً فهو يخالف القياس، لأن القاعدة في الفعل الأجوف الواوي أن تحذف واوه في اسم المفعول؛ فتكون: مَصُون.

كما أن تصنيف ابن جني للكلام إلى هذه المراتب الأربعة يمثل إضافة معرفية ذات قيمة في مجال الدراسات اللغوية، حيث يوضح التفاعل بين القواعد النظرية والاستعمال العلمي للغة، كما يجب أن يكون السماع هو الأساس، خاصة عندما يكون مطرداً في الاستعمال، حتى لو خالف القياس، فاللغة في النهاية هي نتاج الاستعمال وليس العكس، ومع ذلك يظل القياس أداةً مهمة لفهم اللغة وتطويرها، لكنه يجب أن يكون تابعاً للسماع وليس حاكما عليه.

خلاصة:

كما نعلم أن السماع هو ما نُقل عن العرب الفصحاء من كلامهم، سواء في القرآن أو الحديث أو الشعر أو النثر الفصيح، نحو: قوله تعالى: {اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ} المجادلة 19، فكان القياس أن يقال استحاذ، لكن جاء السماع بخلافه فتعارض مع القياس، والأصل فيه اتّباع السماع دون قياس غيره عليه فما ثبت استعماله عند العرب يُقدّم ويُحتكم إليه، وقد فصّل ابن جني مراتب الكلام من حيث مطابقتها للقياس والاستعمال، فبيّن أن القياس والاستعمال إذا اجتمعا أو تعارضا، يُحتكم إلى السماع ويُقدّم على القياس، وهو تأكيد على أن اللغة تُبنى على النقل الصحيح، والحفاظ على أصالة اللغة وفصاحتها كما نطق بها العرب الأوائل، حيث يُظهر تصنيف ابن جني للكلام في مراتب الاطراد والشذوذ المنهجية العلمية التي اتبعها النحاة في دراسة اللغة العربية، فالجمع بين القياس والاستعمال يُسهم في فهم أعمق للغة، مع التأكيد على أن السماع هو الحكم الأول في تقرير صحة الكلام، وهذا المنهج يحفظ للغة أصالتها وحيوتها، ويُجنبها الجمود أو التحريف.

القضية الثالثة:

تنوع لغات العرب

شكّل تعدد اللغات ميداناً واسعاً لاهتمام ابن جني، إذ رأى فيه ظاهرة طبيعية تدلّ على غنى اللغة العربية واتساعها، لا على اضطرابها أو ضعفها، وقد تعامل مع هذا التعدد بوعي علمي دقيق، وقد نظر إليها باعتبارها وجوهاً من الفصاحة تعكس تطور اللغة عبر البيئات المختلفة.

1-تعدد اللغات لا ينفي حجيتها:

يقول ابن جني:

"اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال "ما" يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله. وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من وسيلتها. لكن غاية مالك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسابها. فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا[52]".

من خلال هذا النص يوضح ابن جني أن لغات العرب على اختلاف خصائصها كلها حجة وليس بعضها حجة على بعض، مثل ما جاء في لغة التميميين ترك إعمال "ما" عمل ليس، ولغة الحجازيين في إعمالها، حيث إن اللغتين يقبلهما القياس، فلا يجوز رفض واحدة منهما، وإنما تُقدم إحداهما على الأخرى مع الاعتقاد بصحة الأخرى وفصاحتها، لعدم إمكانية الأخذ بهما معاً، وأما إذا تباعدت اللغتان فكانت إحداهما كثيرة جدا، وكانت الأخرى قليلة جدا، فلا يُقاس على اللغة القليلة، وقد ذكر ابن جني أنه إذا قلت إحدى اللغتين وكثرت الأخرى، أخذت بأوسعهما روايةً وأقواها قياسا، حيث يقول: " فأمّا أن تَقِلّ إحداهما جدًّا وتكثر الأخرى جدًّا، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسًا، ألا تراك لا تقول: مررت بك ولا المال لك، قياسًا

[52] ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج2، ص10.

على قول قضاعة: المال له ومررت به، ولا تقول أكرمتُكِش ولا "أكرمتكس" قياساً على لغة من قال: مررت بِكش، وعجبت منكِس"[53].

ومعنى ذلك: أن كسر كاف المخاطب لا يجوز قياسا على كسر الهاء، كما لا يجوز زيادة الشين أو السين بعد كاف الخطاب المنصوبة، قياسا على من ألحقها بالمجرورة، بل يقتصر فيه على المسموع فقط، واستعمال مثل هذه اللغات الضعيفة لا يعد خطأ، بل على المتكلم أن يقل استعماله لها وأن يتخير ما هو أقوى في القياس وأشيع في الاستعمال. وأكد على ذلك السيوطي في قوله: " فالواجب في مثل ذلك :استعمال ما هو أقوى وأشيع، ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مخطئاً لكلام العرب، فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين، فإن احتاج لذلك في شعر أو سجع، فإنه غير ملوم، ولا منكر عليه"[54]. إذ يشير السيوطي إلى أن اللغات العربية المختلفة كلها مسموعة عن العرب، حتى لو كان نادراً يُعتبر حجة ولا يُرفض.

كما أن تعدد اللغات العربية ظاهرة طبيعية تعكس ثراء اللغة ومرونتها، وقد أكد ابن جني أن جميع اللغات المسموعة عن العرب حجة في نفسها، ولا يجوز رفض إحداهما لصالح الأخرى، حتى لو تعارضت في بعض الجوانب، وهذا الموقف يعكس احترام التنوع اللغوي مع الحفاظ على أصول اللغة وقواعدها، وتقديم السماع على القياس مبدأ صحيح لأنه يحفظ أصالة اللغة من التحريف.

وعليه فإن رأي ابن جني يُعبر عن حكمة كبيرة في فهم طبيعة اللغة، حيث أن اللغة ليس علما جامداً، بل هي كائن حي ينمو ويتطور، والاحتجاج باللغات المختلفة يُثري القاعدة اللغوية ويمنحها مرونة واتساعاً.

---

[53] نفس المرجع، ج2، ص10.

[54] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، مرجع سابق، ص146.

ومع ذلك لا بد من ضوابط منهجية في قبول اللغات، وليس كل ما روي عن العرب يُقبل دون تحقيق، بل يجب أن يُشترط صحة النقل، وبهذا التوازن نحفظ اللغة من الجمود من جهة، ومن الفوضى من جهة أخرى.

خلاصة:

من خلال هذا التحليل نستنتج أن السماع هو المصدر الأساسي الذي يُستند إليه في الاحتجاج اللغة، والقياس تابع له، فالقواعد اللغوية تُستنبط من الاستعمالات المسموعة، وليس العكس، مثل كسر كاف المخاطب أو زيادة الشين أو السين؛ مسموعة لكنها نادرة لذا لا يُقاس عليها، بل تُستخدم في نطاق ما ورد فقط، إذ أن القياس يتوقف عند حدود ما سُمع، فلا تُبتدع قواعد جديدة لم ترد عن العرب.

خاتمة

خاتمة:

وبهذا نكون قد بلغنا نهاية هذه الدراسة حول قضايا السماع اللغوي عند ابن جني في "الخصائص"، بعد أن تتبّعنا أبرز آرائه وتحليلاته، راجين أن يكون هذا الجهد لبنة تُسهم في فهم أعمق للتراث اللغوي العربي، والنتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث تأتي في قسمين:

نتائج خاصة بالقسم النظري.

نتائج خاصة بالقسم التطبيقي.

نتائج القسم النظري:

1- السماع هو الأصل الأول والأساس المعوّل عليه في وضع قواعد اللغة العربية وإثبات أحكامها.

2- اعتمد علماء اللغة القدامى على السماع كأداة رئيسية لجمع اللغة، مما ساهم في إثراء المعاجم والأساليب اللغوية.

3- تكمن أهمية السماع في كونه أحد الركائز الأساسية التي اعتمد عليها علماء اللغة الأوائل في حفظ اللغة العربية وضبطها.

4- من الشروط الأساسية لقبول السماع اللغوي الفصاحة والثبوت.

5- لا يوجد خلاف بين العلماء في حجية النص القرآني.

6 -اختلف النحاة في مسألة الاستشهاد بالقراءات والحديث الشريف.

7- السيوطي يُجيز الاحتجاج بالقراءات الشاذة في استنباط قواعد اللغة العربية، حتى وإن خالفت القراءة الشاذة القياس النحوي.

8- كلام العرب هو أحد مصادر اللغة العربية المهمة، لكن بعد الاختلاط وشيوع اللحن، وضع العلماء شروطا لضمان صحة ما يُنقل عنهم.

9- بيّن الحاج صالح أن العلماء لم يقتصروا على الشعر فقط، بل اعتمدوا أيضا على الكلام المنثور المسموع في تدوين اللغة وتأليف المعاجم.

نتائج القسم التطبيقي:

1- يرى ابن جني أنه إذا انتقل شخص من اللغة العربية الفصيحة إلى لغة أخرى فصيحة مثلها، يجب التعامل مع اللغة الجديدة كما لو كانت لغته الأصلية.

2- قد تكون الكلمات الفصيحة مأخوذة من لغة قديمة نادرة، أو قد تكون ارتجالا من المتحدث نفسه دون سابق سماع.

3- يشترط في قبول الكلمات الجديدة أن تصدر عن شخص موثوق في فصاحته، وأن لا تخالف القياس اللغوي.

4- يتم قبول الكلمات المرتجلة إذا كانت متوافقة مع قواعد اللغة ولم تخالف القياس، حتى لو كانت غير شائعة.

5- الفصاحة هي المعيار الرئيسي لقبول الكلام، بغض النظر عن انتماء المتحدث.

6- بدأت الفصاحة في الانحسار مع مرور الوقت، حيث انتشر اللحن في الحواضر أولا، ثم امتد إلى البوادي.

7- انحسار الفصاحة أدى إلى ندرة العرب الفصحاء الموثوق بهم، مما أثر على عملية السماع اللغوي.

8- يقدم السماع على القياس عند التعارض بينهما.

9- لا يقاس على الشواذ المسموعة، فلا يُقال "استقوم" قياسا على "استحوذ".

10 مراتب الكلام تختلف من حيث الاطراد والشذوذ.

11- السماع هو الأساس في تقييم الكلام، ويعتبر حجة عند التعارض مع القياس.

12- يُحتكم إلى ما استعمله العرب الفصحاء، حتى لو خالف القياس للحفاظ على أصالة اللغة.

13- الشواذ المسموعة مثل "استحوذ"، تُقبل كاستثناءات دون القياس عليها.

14- يُقبل الشاذ إذا ورد في القرآن أو الحديث أو كلام العرب الموثوق.

15- يُرفض الشاذ إذا كان نادرا في الاستعمال ويخالف القاعدة النحوية.

16- اللغة تُبنى على النقل أولا، ثم القياس ثانيا، مع مراعاة استعمال العرب.

17- القياس يُستخدم عند عدم وجود سماع، لكنه يُهمش عند التعارض مع النقل.

18- السماع هو المصدر الأساسي الذي يُستند إليه في الاحتجاج باللغة، والقياس تابع له.

19- القواعد اللغوية تُستنبط من الاستعمالات المسموعة، وليس العكس.

20- لغات العرب على اختلاف خصائصها كلها حجة، وليس بعضها حجة على بعض.

21 -لا يجوز رفض إحدى لغات العرب وإنما تُقدم إحداهما على الأخرى مع الاعتقاد بصحة الأخرى وفصاحتها، لعدم إمكانية الأخذ بهما معاً.

وأخيرا، نكون قد بلغنا نهاية هذا البحث، بعد رحلة علمية حاولنا فيها الوقوف على أهم جوانب الموضوع، ونحمد الله الذي وفقنا لإتمامه ونسأله أن يجعل ما كُتب فيه خالصاً لوجهه الكريم، نافعا للباحثين وطلبة العلم، فإن أحسنت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، ولله المستعان وعليه التكلان.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

- ✓ ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، ت577ه)

1- الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة، ت: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط1، بيروت، 1491ه/1971م.

- ✓ ابن جني (أبي الفتح عثمان بن جني، ت392ه)

2 - الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د.ب، د.ت.

- ✓ ابن جني (أبي الفتح عثمان بن جني، ت392ه)

3- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ت: على النجدى ناصِف وآخرون، ط2، مصر، 1451ه/1994م.

- ✓ ابن الطيب الفاسي (أبي عبد الله محمد بن طيب الفاسي)

4 - فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، تح: يوسف فجَّال، دار البحوث، ط1، دبي، ت1421ه/ 2000م.

- ✓ ابن منظور (محمد بن مكرم الإفريقي، ت711ه)

5- لسان العرب، دار صادر، لبنان، 1414ه.

- ✓ ابن فارس (ت395ه)

6- مقاييس اللغة، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، سورية، 1979.

- ✓ أحمد نحلة (محمود أحمد نحلة)

7- أصول النحو العربي، دار العلوم العربي، ط1، لبنان، ت1408ه/1987م.

✓ حمزة جيدل، نسيمة لوح

8- تأثير السماع اللغوي في الفصاحة واللهجات عند عبد الرحمان حاج صالح، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، ع01 جانفي2024.

✓ خديجة الحديثي

9- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الكويت، ت 1394ه/1974م.

✓ خديجة الحديثي

10- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد، العراق، ت1981.

✓ السيوطي (جلال الدين السيوطي، ت911ه)

11- الاقتراح في أصول النَّحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط2، د.ب، 2002/1428.

✓ السيوطي (جلال الدين السيوطي، ت911ه)

12- المزهر في علوم اللغة وانواعها، بيروت، ت1986.

✓ شوقي ضيف

13- المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

✓ طارق بومود

14- دلالة الألفاظ عند ابن جني من خلال كتاب الخصائص، جامعة مولود معمري تيزي وزو، د.ت.

✓ عبد الرحمن الحاج صالح

15- السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، 2012.

✓ علي ابو المكارم

16- أصول التفكير النحوّي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.

✓ فاضل صالح السامرائي

17- ابن جني النحوي، دار النذير، بغداد، 1489ه/1969م.

✓ فاطمة الزهراء نايلي

18- بنية المصطلح الدّلالي في كتاب الخصائص "لابن جني"، جامعة الشلف، الجزائر، مجلة اللغة الوظيفية، ع/1، 2021.

✓ مجمع اللغة العربية

19- المعجم الوسيط، ط3، د.ب، د.ت.

✓ محمد الطنطاوي

20- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، مصر، د.ت.

✓ محمد الياسري (علي مزهر محمد الياسري)

21- الفكر النّحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ت: عبد الله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، ط1، د.ب، ت 1423ه/2003م.

✓ محمود فجال

22- الحديث النبوي في النحو العربي، دار السلام، ط2، الرياض، 1417ه/1997م.

✓ مناع القطَّان

23- مباحث في علوم القرآن، دار السعودية للنشر، د.ب، د.ت.

الملاحق

الملاحق:

1-باب في العربي الفصيح ينتقل لسانه: ج2، ص12.13

يقول ابن جني في كتابه الخصائص :

"اعلم أن المعمول عليه في نحو هذا أن تنظر حال ما انتقل إليه لسانه، فإن كان إنما انتقل من لغته إلى لغة أخرى مثلها فصيحة وجب أن يؤخذ بلغته التي انتقل إليها كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها، حتى كأنه إنما حضر غائب من أهل اللغة التي صار إليها، أو نطق ساكت من أهلها. فإن كانت اللغة التي انتقل لسانه إليها فاسدة لم يؤخذ بها "ويؤخذ بالأولى"، حتى كأنه لم يزل من أهلها. وهذا واضح."

2-باب في الشيء يسمع من العربي الفصيح لا يسمع من غيره: ج2، ص21.28

يقول ابن جني:

"...وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر. فإمّا أن يكون شيئًا أخذه عمّن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه، على حد ما قلناه فيمن خالف الجماعة وهو فصيح، كقوله في الذرحرح: الذرّحْرَح ونحو ذلك، وإما أن يكون شيئًا ارتجله ابن أحمر؛ فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به، فقد حكي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظًا لم يسمعاها ولا سُبِقَا إليها."

3-السماع من العربي مخالفا لما عليه الجمهور: ج1، ص385

يقول ابن جني:

"إذا اتفق شيء من ذلك نُظر في حال ذلك العربي وفيما جاء به. فإن كان الإنسان فصيحا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يَرِد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان فإنّ الأَولى في ذلك أن يُحسَن الظنّ به، ولا يُحملَ على فساده".

4-باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر: ج2، ص1

يقول ابن جني:

"علّة امتناع ذلك ما عَرَضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو عُلِمَ أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضًا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدَرِ من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يَرِدُ عنها. وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا؛ لأنا لا نكاد نرى بدويًّا فصيحًا. وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويغُضّ منه".

5-باب في تعارض السماع والقياس: ج1، ص117

يقول ابن جني في كتابه الخصائص:

"إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره وذلك نحو قول الله تعالى: {اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ} المجادلة 19، فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم. ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم ولا في استباع: استبيع".

6-باب القول على الاطراد والشذوذ: ج1، ص97

يقول ابن جني:

".... ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرد في القياس والاستعمال جميعًا وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة وذلك نحو: قام زيد وضربت عمرًا ومررت بسعيد، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال. وذلك نحو الماضي من: يدر ويدع.....، والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم: أخوص الرمث، واستصوبت الأمر.....، والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا. وهو كتتميم مفعول فيم عينه واو نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف".

7-باب في اختلاف اللغات وكلها حجة: ج2، ص10

يقول ابن جني:

"..... اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال "ما" يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله. وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من وسيلتها. لكن غاية مالك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسابها. فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا".

ملاحظة:

تُعد هذه النصوص المقدمة نماذج مختارة بعناية من مسائل "السماع اللغوي"، الواردة في كتاب "الخصائص" لابن جني، والتي تمثل مادة علمية غنية شكلت أساسا لتحليلنا في هذا العمل، واختيار هذه النماذج لم يكن عشوائيا، بل جاء نتيجة دراسة شاملة لكتاب "الخصائص"، حيث رُصدت المواضع التي تناول فيها ابن جني مسألة السماع اللغوي بوصفه أحد مرتكزات تقعيد اللغة العربية، ووسيلة من وسائل التوثيق اللغوي عند العرب، وقد تم التركيز على المواضع التي أبرز فيها ابن جني موقفه من السماع، وعلاقته بقياس اللغة واستعمالها، ثم خضعت هذه النصوص لاحقا لعملية التحليل، وبذلك فإن هذه النصوص لا تُعد مجرد شواهد لغوية، بل شكلت نواة هذه الدراسة.

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	1
مدخل	7
1-التعريف بابن جني	7
2-التعريف بكتاب الخصائص	9
المبحث الأول: مفهوم السماع	13
أ-لغة	13
ب-اصطلاحا	13
المبحث الثاني: أهمية السماع	17
المبحث الثالث: شروط السماع (الفصاحة& الثبوت)	20
المبحث الرابع: أنواع السماع	23
أ-القرآن وقراءاته	23
ب-الحديث النبوي الشريف	25
ج-كلام العرب شعرا ونثرا	27
القضية الأولى: السمات اللغوية للعربي الفصيح	31
1-في انتقال لغة العربي الفصيح إلى لغة فصيحة أخرى	31
2-الفصاحة والارتجال في اللغة العربية	34
3-الفصاحة عند أهل البدو وأهل الحضر	37
خلاصة	38
القضية الثانية: منهج ابن جني في تقديم السماع على القياس	41
1-أولوية السماع على القياس عند التعارض	41

2-مراتب الكلام في الاطراد والشذوذ	**42**
خلاصة	**44**
القضية الثالثة: تنوع لغات العرب	**46**
1-تعدد اللغات لا ينفي حجيتها	**46**
خلاصة	**48**
خاتمة	**50**
المصادر والمراجع	**54**
الملاحق	**58**
الفهرس	**63**
الملخص	/

ملخص:

تُعالج هذه الدراسة قضية أصل السماع، الذي يُعد أول أصول الاستدلال النحوي، كونه يرتبط ارتباطا وثيقا باللسان العربي الفصيح، وقد عد ابن جني السماع المصدر الأول الذي يُستند إليه في استنباط القاعدة اللغوية، مقدما إياه على القياس والتعليل، وقد برزت أهمية دراسة السماع عند ابن جني في الكشف عن رؤيته المنهجية في التعامل مع اللغة، معتمدين في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، الذي يهدف إلى تقديم معلومات دقيقة عن موضوع الدراسة، كما تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن قضايا السماع اللغوي في كتاب "الخصائص" لابن جني، وذلك من خلال تتبع المواضع الذي تناول فيها السماع اللغوي وجمعها ضمن قضية واحدة ثم تحليلها، وصولا إلى أن اللغة نظام قائم على الاستعمال الحي وليس على القواعد المجردة فقط.

Abstract:

This study addresses the issue of the origin of 'sama'a', which is considered the first principle of grammatical inference, as it is closely related to the eloquent Arabic language. Ibn Jinni regarded 'sama'a' as the primary source relied upon for deriving linguistic rules, placing it above analogy and explanation. The importance of studying 'sama'a' in Ibn Jinni's work emerges in revealing his methodological perspective in dealing with language. This study relies on a descriptive method aimed at providing accurate information about the subject of study, as well as aiming to uncover issues of linguistic 'sama'a' in Ibn Jinni's book 'Al-Khasa'is', by tracing the instances in which linguistic 'sama'a' is discussed, compiling them into a single issue, and then analyzing them. This leads to the conclusion that language is a system based on living usage and not merely on abstract rules.